معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

مع التركيز على الدور التمويلي للمصارف الخاصة[1]

Obstacles to the development of small and medium enterprises in Iraq, with a focus on the financing role of private banks

الباحث يوسف فوزي علي
الدائرة الاقتصادية / وزارة التخطيط

أ. م .علي نبع صايل
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

المستخلص

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ليس فقط قدرتها على توفير فرص عمل وزيادة الصادرات وتنمية الابتكارات والمواهب وزيادة مساهمته في التنويع الاقتصادي وفي الناتج المحلي الاجمالي ، حيث اصبح موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يلقى اهتماماً بالغاً لدى الدول والمنظمات فضلاً عن اهتمام الاقتصاديين ، وتشير كل الدراسات والتجارب الى اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات معظم دول العالم فقد اثبت الواقع قدرة هذه المشروعات على الصمود في فترة الازمات ومثال على ذلك صمودها امام تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 كما اثبتت في الواقع ايضاً انها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة ، لكن على الرغم من اهميتها ألا انها تعاني من مجموعة من المعوقات ، وفي العراق فقد افرزت احداث عام 2003 ظواهر دفعت الى الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الامر الذي تطلب التوجه نحو تنمية هذه المشروعات.

Abstract

Small and medium enterprises a part of economic and social development not only for their ability to provide jobs and mcrease exports and the development of the innovations and talent and increase its contribution in diversification economic and cross domestic product, Small and medium enterprises it become cast attention in serious to the state and organizations in addition to the attention of ecomists the studies and the experiments refer to the importance of the Small and medium enterprises in the economics of most of the world, it has proved the a ability of this project to with stand the period of crisis for example resistance to infornt of the implication of the global financial crisis 2008 As shown that it is the engine to the economic development in main developed countries , but although the important but it's suffering from asset of constraints and in the Iraq has produced event in 2003 phenomena paid to the attention to the development of small and medium enterprises which require to go to development of these projects.

المقدمة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من الركائز المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، لما لها من مزايا وخصائص تفتقدها الكثير من المشروعات الكبيرة ، حيث تعد هذه المشروعات الحجر الاساس في بناء الهياكل الاقتصادية وتوفير فرص عمل ، وتنويع الاقتصاد ، وزيادة الصادرات

[1] - بحث مستل من رسالة ماجستير (دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

ومعالجة مشكلة الفقر ، غير ان هذه المشروعات تواجه عقبات وخاصة في الدول النامية ومن ضمنها العراق ، لذا ارتأينا في البحث الوقوف على اهميتها الاقتصادية والاجتماعية وتحديد المعوقات التي تواجهها والتعرف على برامج الدعم الحكومي لها وتجربة المصارف التجارية الخاصة في تنميتها.

اولاً:- مشكلة البحث

تكمن في انه هناك مجموعة من المعوقات التي تقف عائقاً في زيادة ونمو وتطور وتنمية هذه المشروعات ، وبالتالي عدم قدرتها بالنهوض بالقطاع الخاص والقيام بالعملية التنموية في العراق.

ثانياً :- فرضية البحث

نفترض ان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اهمية اقتصادية واجتماعية ، وهناك ظواهر افرزت بعد عام 2003 دفعت الى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير هناك جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق دورها في التنمية في العراق.

ثالثاً:- هدف البحث

يهدف البحث الى

1- التعرف على اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والاجتماعية.

2- التعرف على معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- التعرف على دوافع الاهتمام بهذه المشروعات في العراق.

4- التعرف على برامج الدعم الحكومية لهذه المشروعات

5- التعرف على تجربة المصارف التجارية في تنمية هذه المشروعات.

رابعاً:- منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الكتب والبحوث وتحليل البيانات المتوفرة عن برامج الدعم الحكومي وتجربة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط

1- مفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اصبح في حكم المؤكد انه من الصعب ايجاد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد وتشير احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بان هناك اكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة ويتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي. **(المقابلة،31:2015)**.

1-1-1-المعايير الكمية :- من اهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نجد

1- معيار عدد العاملين :- ويمثل ابسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة الاحصاءات الصناعية**(الهيتي،13:2006)**.

2- معيار الاستثمار (او راس المال) :- يعد حجم الاستثمار (راس المال المستثمر) معياراً اساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة على اعتبار حجم الاستثمار يعطي صورة عن

حجم النشاط كمياً ، ألا انه لايخلى من عيوب اختلاف سعر الصرف بين الدول مما يصعب عملية المقارنة (**الاسرج ،2007:4**) .

3- معيار الجمع بين العمالة وراس المال:- ويتم الاعتماد في هذا المعيار على كل من عدد العاملين وراس المال فالجمع بينهما يقلل من الانتقادات.

4- معيار درجة الانتشار :- يتوقف على مدى الانتشار لهذه المشروعات فقد تنتشر في جميع انحاء البلد او قد تتركز في منطقة معينة يمارس فيها نشاط واحد تتميز به المشروعات (**اتشي،2008:8**).

5- معيار رقم الاعمال :- يعتبر من المعايير الحديثة والمهمة ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية (**السعيد و بلغرسة عبد اللطيف،2006:321**).

6- معيار حجم الموجودات :- أي ماتمتلكة المؤسسة من اصول ثابتة كالمكائن والمعدات والالات والمباني قريب نوعاً ما الى معيار حجم راس المال (**عبد اللة ، خبابة ،2013:14**).

1-1-2- المعايير النوعية :- وهي المعايير التي لاتعتمد على الارقام وبالتالي يصعب قياسها ومن اهم هذه المعايير :-

1- المعيار القانوني:- يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم راس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها (**السعيد و بلغرسة عبد اللطيف،2006:321**).

2- معيار الادارة (التنظيم):- تصنف المؤسسة الى مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب هذا المعيار اذا توفرت فيها خاصيتين او اكثر من الخصائص التالية ، الجمع بين الملكية والادارة ، قلة عدد مالكي راس المال ، ضيق نطاق العمل ، صغر حجم الطاقة الانتاجية ، تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

3- معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة :- ويقيس هذا المعيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية لهذه المشروعات (**احمد،2006:5**).

1-2- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد عمدت جهات دولية من منظمات ومؤسسات وحكومات على وضع تعاريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فمنهم من استخدم معيار منفرد لتعريفها ومنهم من استخدم معيارين او أكثر فقد عرفت منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة التي يعمل بها اقل من (10) عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين 10الى 99 ، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة (**الاسرج ،2007:3**) ، اما البنك الدولي فقد عرف المشروعات الصغيرة التي يعمل فيها مابين 10و50 عاملاً والموجودات وحجم المبيعات السنوية (100.000-300.000) دولار امريكي والمشروعات المتوسطة التي يعمل فيها من (50-300) عامل وتبلغ الموجودات وحجم المبيعات السنوية من (300.000-15000.000) دولار امريكي (**Ardic,Mylenko,Saltane,2011,p7**) ، في حين عرفت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وفق معيار عدد العاملين فالمشروع الصغير عدد العاملين فيه (5-19) والمشروع المتوسط عدد العاملين فيه من (20-99) والكبير عدد العاملين فيه من (100) فأكثر (**Jeromm,Green ,2007,p7**) ، اما الولايات المتحدة الامريكية حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها ذات ملكية مستقلة ولاتسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى وتعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل (**السايس،ويوسف،2006:398**) ، وفي العراق حيث تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 1983 فالمشروعات الصغيرة التي يتراوح عدد العمال فيها مابين

(1-9) عامل وراس المال المستثمر في حدود 100 الف دينار اما المشروعات المتوسطة فيتراوح عدد العمال مابين (10- 29) عاملاً (**المجموعة الاحصائية،2012-22:2013-26**).

2-خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من هذا التباين في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول وأبعاد هذا التباين المختلف الاانها توصف بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن المنشات الكبيرة اهمها :-

1-سهولة التأسيس (النشأة) حيث تستمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في انشائها من انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لإنشائها(**عبد اللة ،37:2013**).

2- الاستقلالية في الادارة كون مالك المنشاة هو مديرها اذ يتولى العمليات الادارية والفنية وتركز معظم القرارات الادارية بهذه المؤسسات في شخصية مالكها مما يجعلها تتسم بالمرونة (**المحروق، وايهاب ،7:2006**).

3-تستخدم هذه المشروعات فنوناً انتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية (**الاسرج،27:2009**).

4- ان العوائد على راس المال للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام اكثر منها للمؤسسات الكبيرة (**يعقوبي،27:2006**).

5- لاتحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضرورة (باستثناء البعض منها) الى العمالة الماهرة المدربة تدريباً جيداً وذلك لمحدودية راس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة (**اتشي،16:2008**).

6- احد اليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي ان اقامة هذه المشاريع تتطلب مهارات ادارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكاناً هاماً يسمح للمرأة من ان تصبح اداة انتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الانتاجية (**عبد اللة،39:2013**).

7- السمة السلبية الاهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو انها اكثر عرضة للفشل والموت او التصفية والغلق من المشاريع الكبيرة بكثير وهذا التهديد قائم على مدى حياة هذه المشاريع ألا انه اعلى في سنوات التأسيس الاولى (**البرنوطي،82:2005**).

وخلاصة مما تقدم ان خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي غير ان الخصائص السلبية لا تعود اليها مباشرة ولكن نتيجة المشكلات او المعوقات التي تواجه والمتعلقة بالبيئة.

3- الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

3-1-الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

وللوقوف على الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور الاقتصادي الذي تقوم به يمكن توضحها بالنقاط ادناه.

1- خلق فرص عمل وامتصاص البطالة :- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية او المتقدمة على حد سواء حيث تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة وتميل الى توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة فهي لعبت دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر وتوفر فرص عمل مقابل اجور معقولة للعمال من الاسر الفقيرة (**مقري** ،

ونعيمة،10:2011) ، وتشكل فرص العمل في المنشات الصغيرة والمتوسطة حوالي 51% من مجموع التوظيف في امريكا و88%في اليابان و10-40% في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا و 74% في مصر و 50% في الاردن 72.3%في البحرين **(مؤتمر العمل العربي،15 – 22 ايار24:2011)**

2-المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي :- تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية الى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الاموال التي كانت من الممكن توجيها نحو الاستهلاك وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج المحلي **(عمر،وعلي ،7:2013)**، حيث بلغت نسبة مساهمة هذه المشروعات سواء تلك العاملة في القطاع المنظم او غير المنظم (اقتصاد الظل) في الانتاج عام 2010 حوالي 64% في الدول ذات الدخل المرتفع69% في الدول ذات الدخل المتوسط و63% في الدول ذات الدخل المتدني**(IFC,2010a)** .

3-المساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة :-اذ تعد الاساس الذي تقوم عليه المشاريع الكبيرة وتعتمد بشكل كبير جداً على جهود المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء في الانتاج او التسويق او الحصول على الموارد من دون هذه المشروعات الكثيرة فان انتاج المشروعات الكبيرة من السلع والخدمات يكون باهض الثمن ، وفي الوقت نفسه تحتاج هذه المشروعات الى جهود مضاعفة لتحقيق اهدافها واموال طائلة لاستثمارها في حلقات الانتاج المختلفة لتصل الى ابعد منفذ تسويقي وهو المستهلك النهائي اينما وجد (**الانباري،16:2011)**.

4-المساهمة في زيادة الصادرات :- ولقد اثبتت العديد من المعطيات الى ان الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإستراتيجية حققت مستويات عالية من النمو الاقتصادي على نحو اسرع من تلك الدول التي انتهجت سياسة احلال الواردات **(عمار،174:2010)** ، ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج المعدات الالكترونية والساعات والأدوية وغيرها ، وقد استطاعت هذه الصناعات ان تغزو اسواق العالم اما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة ومتوسطة حوالي 50%من صادراتها وفي كوريا بلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة 35% من اجمالي صادرات البلاد **(خليل،وعادل ،9:2011)**.

5-المساهمة في رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي :- تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي لارتفاع انتاجية العامل والمزايا التي يحققها كبر الحجم ، وهذا المثل غير صحيح لأنه يتجاهل امراً مهما وهو العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفائض ألاقتصادي ، فإذا تم الربط بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجم المؤسسة ، ومن ثم مايتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على اساس استثمار مبلغ معين من راس المال يتضح لنا ان مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع (**خليل، وعادل ،8:2011)**.

6-المساهمة في التنويع الاقتصادي :- تسهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الانتاجية والخدمية **(الاسرج،6:2007)** ، نظراً لكونها تنشط في جميع المجالات الانتاجية ونظراً لكونها الاكبر في جميع دول العالم فهي بذلك تساهم في توسيع القاعدة الانتاجية للبلد**(عبداللة ، خبابة، 223:2013-224)**.

7-المساهمة في تقليل التفاوتات الاقليمية :- تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة و استيعابها اعداداً كبيرة من السكان نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية

انتاجها من جهة اخرى والذي غالباً مايكون مستهلكي هذا الانتاج في اطار وحدود منطقة اقامة المشروع، الامر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع اقامة المزيد من هذه المشروعات مما يساعد على تقليل التفاوتات الاقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة بين اقاليم ومناطق البلد الواحد **(سلمان،37:2009)**.

8-المساهمة في استثمار الموارد المحلية :- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استثمار الموارد المحلية سواء كانت خامات غير مستثمرة او سلعاً نصف مصنعة ، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الانتاج الزراعي والصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الانتاج المحلية بما فيها الالات المصنعة محلياً**(عمر ، وعلي ،7:2013)**.

9-المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات :- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الاعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط ، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم وتمثل المؤسسات الصغيرة 80% من الابداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكية ، ومن الامثلة على ذلك والتي اكثرها بروزاً شركة كوكا كولا التي اسسها احد الصيادلة سنة 1886 ببضعة ألاف من الدولارات ووصلت الى ان اصبح حجم اعمالها اكثر من عشرات الملايين من الدولارات **(الانباري ،6:2001)**.

10-المساهمة في جذب المدخرات :- ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لايستخدمون النظام المصرفي ، ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة ، بدلاً من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضه للأنفاق الترفي او حتى ايداعها في البنوك وان انخفاض حجم راس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المشروعات يجعلها اكثر جاذبية لصغار المدخرين **(خليل، وعادل ،10:2011)**.

3-2- الاهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :- لأتقل اهمية هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاجتماعية عن دورها الاقتصادي حيث تساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة ، ويساعد الدخل الذي يتم تحصيله من هذه المشروعات في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة وهذ يعني نقل الافراد الى وضع اكثر امناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم المعيشي والصحي والتعليمي **(المقابلة،35:2015)** ، كما تعطي هذه المشرعات الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لان تصبح قوة فاعلة فيه ودمجهم في العملية الانتاجية في المجتمع وبالتالي تساهم بإزالة التوتر الذي يغلق شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع ، وتجسد هذه المشروعات القيم الانسانية المشتركة وان مشاركة افراد الاسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو امر دارج في المشروعات الصغيرة المتوسطة ، كونها تقدم مزايا عديدة اكثر لقد دلت الاحصاءات ان 90% من المشروعات التجارية في العالم هي صغيرة ومتوسطة وحوالي 80% من هذه المشروعات هي عائلية**(طشطوش ،8:2008 -9)**.

4- معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي(**المقابلة،35:2015)**.

ويمكن ان نجمل اهم المعوقات بالبنود الرئيسية التالية :-

4-1- المعوقات التمويلية :- وتقسم الى

ا- معوقات تمويلية داخلية :-وتنشا هذه المشكلات من خلال مصدرين اساسين هما **(عبد اللطيف،110:2010)**.

1-عدم وجود فصل بين الذمة المالية الخاصة بالفرد صاحب المشروع او الافراد اصحاب المشروع والذمة المالية الخاصة بالمشروع .

2- اهمال الاحتياطيات المطلوبة التي تنص عليها القواعد المحاسبية والمالية ، مما يقلل من مصادر التمويل الذاتية المتاحة للمشروع .

ب-معوقات تمويلية خارجية :- وتأتي عند لجوء هذه المشروعات الى المصادر الخارجية للتمويل في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتاحة لها ، وتتمثل في صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة(**الربيعي،2006:8**).

4-2- المعوقات الاقتصادية :- ويمكن تقسيم المشكلات الاقتصادية الى

أ- معوقات اقتصادية خارجية :- وتتعلق بمناخ النشاط لاقتصادي والاستثمار في الاقتصاد الوطني ككل ففي حالة الكساد الاقتصادي لاتستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من امتصاص اثار الكساد مثل تقلص حجم العمل والمبيعات وركود التبادل التجاري لعدم توفر الاحتياطيات تساعدها في تحمل عواقب تقلص الطلب لعدد من السنوات (**برنوطي،2005:93**) ، وعدم اهتمام الحكومات لصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش(**الربيعي،2006:3**).

ب- معوقات اقتصادية داخلية :- وهي معوقات تتعلق بأمور اقتصادية تنبع من داخل المنشأة او المشروع وتتمثل بما يلي :-

1-العشوائية في تنفيذ المشروعات دون الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية قبل تأسيسها الامر الذي يجعلها في موقف تمويلي او تسويقي او انتاجي ضعيف وغير متناسب مع متطلبات السوق او الظروف الاقتصادية العامة (**الطباع2013:8**)

2-الافراط في المصاريف الاستثمارية والتشغيلية من خلال الصرف على المباني والتجهيزات والاثاث وغيرها من مصاريف استثمارية بالإضافة الى المصاريف التشغيلية كالرواتب والهواتف والنقل مما يزيد من كلفة الانتاج الامر الذي يحول دون تحقيق الربح الكافي(**برنوطي،2005:84**)

4-3- معوقات تسويقية:- وتقسم الى معوقات داخلية وتتمثل بما يلي :-

1- عدم اهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدراستها لأسواق تصريف السلع والخدمات ، وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ بحجم الطلب على منتجات المشاريع.

2- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما وذلك نتيجة لتشغيل افراد غير مناسبين من حيث المؤهل والخبرة ، كما ان معظم الاجور والمكافآت وشروط العمل الاخرى غير مناسبة ولأتحقق الرضا والحافز لجذب الكفاءات او حتى تحتفظ بالقوى المالية في ظل ظروف المنافسة (**عبدالله، خبابة،2013:44-45**).

3- عدم توفر شبكة من تجار الجملة او الشركات الكبرى لشراء منتجات تلك المشروعات والاعتماد على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النهائي مما يؤدي الى ضعف في التسويق (**الاسرج،2006:6**).

اما المعوقات الخارجية فتتمثل بما يلي :-

1-انخفاض الامكانيات المالية لهذه المشروعات مما يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي واذواق المستهلكين (**صحيفة الوسط البحرينية،3:2009**).

2-عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشروعات فضلاً عن ضيق نطاق السوق المحلي ، وعدم اتباع الاسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق .

3-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الاجنبية في بعض الاحيان على المنتجات المحلية بدافع التقليد او المحاكاة او لاعتماده على استخدام هذه السلع الاجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية .

4-عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي الى ضعف منافستها للمنتجات المستورده وكذلك قيام بعض المؤسسات الاجنبية بأتباع سياسة اغراقية لمنتجاتها في الاسواق المحلية وبأسعار تقل عن اسعار المنتج المحلي.

4-4- معوقات ادارية :- تعد المعوقات الادارية من اهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي الغالب تكون هذه المعوقات نابعة من داخل المشروع او المؤسسة ومن هذه المعوقات

1- عدم اتباع الاساليب الحديثة في الادارة حيث يسود ادارة هذه المشروعات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الادارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة الى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبية والاقتصادية وغيرها ، وعدم وجود تنظيم اداري واضح المعالم يسير العمل في المشروع(**صحيفة الوسط البحرينية،3:2009**).

2- عدم تمتع اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عموماً بالمعرفة والخبرة اللازمة في مجال ادارة المشروعات وتسويقها لتمكينهم من تنفيذ مشروعاتهم وجعلها اكثر جاذبية(**الاسرج،36:2009**).

3- تعاني معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الادارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي الى طول الوقت اللازم لانجاز معاملاتهم (**عمر، وعلي ،11:2013**).

4- غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات واليات التسيير يجعل هذا النوع من المشاريع هشة وغير قادرة على المنافسة ، خاصة في بداياتها الاولى فمن المؤكد ان تواجد هذه المشروعات في محيط معلوماتي ضعيف للغاية لايساعد على تنميتها وتطويرها(**صحيفة الوسط البحرينية،3:2009**).

4-5- معوقات فنية :- والتي اهمها تلك التي تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع ، حيث تجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس مما يكتب للكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل او محاولة التغيير الى نشاط اخر (**سلمان،51:2009**)، ثم تليها مشكلة الحصول على المواد الاولية نظراً لارتفاع اسعار المواد الخام المستوردة من الخارج مما ينعكس بالسلب على جودة المنتجات بسبب اضطرار اصحاب تلك المشروعات الى الاعتماد على خامات اقل جودة ، ومن بين الصعوبات التي تواجهها هذه المشروعات مسالة الحصول على التكنولوجيا ، ويرجع الى قلة وضعف مواردها المالية من جهة ، وضعف مستخدميها من جهة اخرى مما يجعلها تعتمد على معدات وآلات مستعملة ذات تكنولوجيا بسيطة مما ينعكس بالسلب على جودة المنتج النهائي (**الاسرج ،6:2006**) ، في حين تكمن المشكلة الاخيرة في صعوبة الحصول على العمالة الماهرة والمدربة بسبب عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية وتفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الجديدة قد ادى الى

انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها الى المجالات التي تعرض لها اجور اعلى ، مما ادى الى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة (**عمر،وعلي ،13:2013**).

4-6- معوقات تنظيمية وتشريعية :- ان الاجراءات التنظيمية والتشريعية المتبعة في الدول النامية تعد من المعوقات التي تحول دون نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بدءاً من تعقد وتعدد اجراءات انشاء المشروعات وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها ، اذ تعاني تلك المشروعات من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية ألاقتصادية ألصحية الضمان الاجتماعية الدوائر الضريبية و الكمركية ، دوائر المواصفات والمقاييس وغيرها انتهاءاً الى غياب التنسيق بين هذه الجهات المنظمة للمشروعات في حال وجودها ،الامر الذي يؤدي الى تدهور الركائز الهشة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في بداية انشائها (**سلمان،52:2009**)، اضف الى ذلك غياب الدعم الحكومي اللازم والحتمي في عملية حماية هذه المشروعات ومساعدتها في مواجهة المنافسة الخارجية التي تعاني منها المشروعات الوطنية(**مراد،19:2008**).

5- دوافع الاهتمام في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

بعد احداث عام 2003 افرزت الظروف ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية ، دفعت الى الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي :-

5-1- زيادة معدلات البطالة :- ان احدى خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو كثيفة الاستخدام للعمل مما يجعلها تستوعب اعداد كبيرة من القوى العاملة كما أنها لاتحتاج الى عمالة ماهرة باستثناء البعض منها وبالتالي فهي تعالج ظاهرة البطالة التي شكلت ثقلاً اجتماعياً واقتصادياً ، حيث يتميز سوق قوى العمل في العراق بزيادة معدلات النمو السكاني وزيادة معدلات عرض قوى العمل مقابل تباطؤ في الطلب على القوى العاملة وذلك لعدة اسباب منها توقف التعيينات المركزية ، وتوقف خطط التنمية وتسريح شرائح كبيرة من القوى العاملة في الجيش والأجهزة الامنية بالإضافة الى قلة برامج التدريب والتعليم لقوى العمل على التكنولوجيا المستخدمة الامر الذي دفع الى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة هذه الظاهرة كونها اكثر ملائمة للدول النامية ومن ضمنها العراق(**احمد،8:2009**).

الجدول (1) يوضح معدلات البطالة في العراق

سنة	معدل البطالة (%)
2003	28.10
2004	26.80
2005	17.97
2006	17.50
2007	11.7
2008	15.34
2009	15
2010	14.5
2011	8
2012	11.9

- **تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط ، جمهورية العراق ، مديرية احصاء التنمية البشرية – مسح البطالة والتشغيل 2012.**

5-2-ظاهرة الهجرة والتهجير:- لقد شهد العراق ومنذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي موجات من الهجرة سواء كانت قسرية أو أختيارية ، ولأسباب متعددة ، منها سياسية واقتصادية. وبعد الاحتلال ألأميركي للعراق عام 2003 وما نتج عن ذلك تدهور في الاوضاع الامنية وظهور مشكلة التهجير القسري في البلد، وطبقاً لتقديرات وكالة الهجرة الدولية في كانون الثاني 2007م فقد بلغ عدد المهجرين داخل العراق خلال خمس سنوات (2.2) مليون عراقي، أضافة إلى (2.5) مليون عراقي هاجروا إلى خارج العراق بسبب أستمرار تدهور الاوضاع الامنية ، ليصل العدد الاجمالي للمهاجرين والمهجرين نحو (4,750) مليون عراقي. وتعد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أداة تربط صاحب المشروع بعمله ومنطقة سكنه ، وبالتالي يمكن ألاستفادة منها في تقليل عملية التهجير **(شريف،20:2015)**.

5-3-سياسات التحول نحو اقتصاد السوق:- أن السياسات والتوجهات الاقتصادية بعد عام 2003 والمتمثلة بالانتقال من الاقتصاد المركزي الذي تديره الحكومة الى اقتصاد حر يعتمد على ألية السوق والذي يقوم على وجود قطاع خاص متطور ، زاد من ألاهتمام بموضوع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتي النواة الاساسية في قيام قطاع خاص قادر على النهوض بالعملية التنموية أذا ما توفرت لها برامج الدعم والحماية الكافية.

5-4-ظاهرة هروب رؤوس الاموال :- بسبب الظروف المختلفة التي مر بها البلد كانت ولا زالت هناك ظاهرة لهروب رؤوس ألأموال الوطنية إلى الخارج وبالأخص إلى البلدان المجاورة، وذلك بسبب عدم ألاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وغياب الفرص المغرية والسعي لأستغلال والاستفادة من الحوافز التي توفرها البلدان الاخرى وبالأخص دول الجوار التي باتت تشكل عنصر جذب لرأس المال العراق مما دعى الجهات المختصة إلى ألاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل أحد عناصر جذب رؤوس الاموال الوطنية ، ومحاولة تذليل العقبات التي تقف في طريق المستثمرين في تأسيس مشروعات جديدة **(بريهي،42:2011)**.

6- معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

هناك العديد من المعوقات التي تقف عائقاً امام تنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه المعوقات :-

6-1- المعوقات التمويلية .

تعد المشاكل المالية من اهم المعوقات التي تحد من انشطة هذه المشروعات ، اذ يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الامكانية المحدودة من المال ان عدم توفر الموارد المالية تعتبر من المعوقات الرئيسية في تحقيق التنمية لهذه الصناعات يعود الى لضعف التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف الى هذه المشروعات ونعني بذلك توظيف السيولة النقدية المتاحة لديها في حوالات الخزينة والتي تدر فائدة تبلغ (7%) دون أي مجازفة او مخاطرة تذكر ، وفي كل الاحوال لم تشكل القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية العراقية وبالأخص مصرفي (الرافدين والرشيد) اللذين يمتلكان مانسبته (80%) من فروع المصارف العراقية العاملة ، وحوالي (30%) من اجمالي ودائع المواطنيين ، وإذا رغبت تلك المصارف في منح القروض المطلوبة لهذه المشروعات فان الفوائد التي تتحملها هذه المشروعات تشكل عبئاً كبيراً عليها **(عواد وسندس ،148:2012)** ومن الصعوبات الاخرى التي تتعرض لها عملية منح القروض من قبل المصارف التجارية (حكومية وخاصة) هي وضع ضمانات عقارية مشددة من قبل النظام المصرفي ، وبالتالي عدم توفر الضمان العقاري عند اغلب المشروعات الصغيرة خاصة مما يحول دون منح القروض او التسهيلات التي لاتتجاوز في اغلب الاحوال مابين (10-15%) من قيمة الكفالة المالية للزبون ، ومما يزيد الامر تعقيدا وجود التقلبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي مما يدفع

المصارف الى اعطاء القروض في الاجل القصير فقط والتي لاتتجاوز 3 سنوات في المصارف التجارية الحكومية وسنة في المصارف الخاصة (**الناصح،2008:164-165**).

6-2-المعوقات التنظيمية والتشريعية .

الحقت السياسات التنظيمية والتشريعية الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمتضمنة بعض الاجراءات اللازمة لتأسيس المشروع والوقت اللازم لذلك للحصول على تراخيص الانشاءات وغيرها من الاجراءات مما حد من امكانية تنمية وتعظيم دور هذه المشروعات ، ويشير التقرير مؤتمر العمل العربي لسنة 2011، الى ان المشروعات في العراق تحتاج الى (150) يوم لبدء ممارسة انشطة الاعمال مقارنة ب(35) يوم في الكويت و (24) يوم في الجزائر و (17) يوم في سوريا و (7) ايام في مصر و (11) يوم في تونس اضافة الى ضعف الاطار المؤسسي والتشريعي فالجهات المشرفة على هذه المشروعات تتعدد دون تنسيق بينها في الغالب مع عدم وجود وزارة مستقلة تختص بهذه المشروعات مما دفع اغلب المشروعات الى التوجه نحو ما يسمى (اقتصاد الظل او غير المنظم)(**مؤتمر العمل العربي،2011:43-46**).

6-3- غياب الدعم والإعانة.

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من غياب الدعم والاعانة من قبل الدولة بسبب الظروف التي اعقبت احداث عام 2003 والمتمثلة بعدم وجود وزارة مستقلة تختص بهذه المشروعات تعنى بتقديم الخدمات الفنية والادارية والاستشارات ، من حيث تحديد الفرص الاستثمارية ، وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية وتوفير قاعدة فهناك عدة جهات متمثلة ب(وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، وزارة الصناعة) تقوم بتقديم خدماتها بشكل متخصص اضافة الى انهم يفضلون التعامل مع عدد قليل من المشروعات الكبيرة بدلاً من عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة (**علي،وايسر،2013:23**).

6-4- مشكلة الاغراق.

امتازت المرحلة ما بعد 2003 بدخول سلع من الخارج تتميز برداءة نوعيتها وتدني جودتها نظراً لعدم وجود سيطرة نوعية من قبل الدولة على السلع الواردة الى السوق المحلية ، وبالتالي فأن سياسة الاغراق في السوق العراقية بعد الاحتلال ادت الى تدمير وغلق ما تبقى من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي كانت موجودة في فترة الحصار الاقتصادي(**علي،وايسر،2013:23**).اضافة الى ضعف تجهيز الطاقة الكهربائية التي تعطل عملية الانتاج ، ومن خلال المسح الذي نفذته مديرية الاحصاء الصناعي لتحديد بعض الصعوبات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فكانت المشكلة الرئيسية هو عدم انتظام تجهيز الطاقة الكهربائية مما تسبب حصول خسائر وانخفاض مستوى الانتاجية لعدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بالإضافة الى عدم توفر الوقود والزيوت لتشغيل المولدات الخاصة بهذه المشروعات .

6-5- تهالك وتقادم البنى التحتية والخدمات الاساسية للقطاع الخاص .

حيث تأثرت خطوط الانتاج تباعاً منذ الحصار الاقتصادي من بداية التسعينات ولى اليوم بسبب الدمار الذي لحق بالبنية التحتية بعد عام 1991 والدمار الكبير الذي لحق بالعراق بعد عام 2003 مما دفع اصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الى التوقف بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ، حيث قدرت خسائر الاقتصاد في الهياكل الاساسية وسائر الاصول الاقتصادية بما يقارب (300) مليار دولار(**منهل ،2006:199**).

6-6-عدم الاستقرار السياسي والأمني .

تشير نتائج مسح الاحصاء الصناعي لتحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الى ان تردي الوضع الامني يأتي بالمرتبة الثالثة **(صليبي، 8:2012)** الذي ادى الى اغلاق المئات من المشروعات وتسريح العاملين فيها حيث اكد رئيس اتحاد الصناعات العراقي الى ان (90%) من هذه المشروعات قد توقفت عن العمل بعد 2003 **(شريف ،23:2015)**.

6-7- عوامل اخرى.

تتمثل في نقص المعلومات عن تلك المشروعات بسبب عدم وجود جهة مركزية توثق المعلومات ، وكذلك قلة الثقافة المصرفية لدى اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك هناك عدد قليل من المصارف التجارية التي تقوم بالاعلان والترويج عن الخدمات المصرفية وبالتالي نجد ان المتعاملين مع المصارف قليل جداً نسبة الى عدد السكان ، بالإضافة الى نقص او اختلاف المعلومات في سوق الائتمان وعدم وضوحها وغالباً مايكون تحليل تمويل هذه المشروعات قائماً على اساس افتراضي **(شريف،24:2015)**.

7- برامج الدعم الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

7-1- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة المالية (مصرف الرافدين) – برنامج القروض الميسرة .

نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد بعد عام (2003) وما رافق ذلك من توقف تام بعجلة النمو الاقتصاد الوطني ، وعدم قدرة القطاع العام والقطاع الخاص عن استيعاب اعداد العاطلين ، قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بالتنسيق مع وزارة المالية من خلال مصرف الرافدين **(عواد،وسندس،2012: 155)**، واستناداً الى قرار مجلس الوزراء في 2007/7/2 تم تأسيس صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمنتجة للدخل ، وكان الهدف من هذا الصندوق هو تمويل المشروعات الصغيرة الجديدة وتشغيل العاطلين عن العمل ، وتبنت وزارة العمل وضع خطة لتنفيذ البرنامج ، تستند على توفير (120) الف فرصة عمل للعاطلين عن العمل المسجلين في قاعدة البيانات دائرة العمل والتدريب المهني التابعة لها ، وقد تم توزيع هذا العدد على محافظات العراق (باستثناء محافظات اقليم كردستان العراق) بواقع (16) الف فرصة عمل في بغداد ، و(10) فرصة عمل في كل من محافظتي نينوى والبصرة ، (7) الف فرصة عمل لكل محافظة من المحافظات المتبقية **(جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4231 ، 10:2012)**. وقد وجهت الامانة العامة لمجلس الوزراء وزارة المالية لغرض توفير الاموال اللازمة ، غير ان الاخيرة ارتأت ان يتم توفير التمويل للبرنامج عن طريق السيولة المتوافرة لدى مصرف الرافدين، وقد تم تخصيص (60) مليون دولار لكل من محافظة بغداد والبصرة ونينوى ، في حين تم تخصيص (36) مليون دولار للمحافظات المتبقية ثم تم زيادة رأسمال الصندوق الى (150) مليار دينار عراقي يمول من الخزينة العامة بعد مصادقة مجلس النواب **(جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4231 ، 2012: 13-14)**. اضافة الى تحويل راس مال صندوق التنمية العراقي الملغي والذي قدر بنحو(116) مليار دينار الى راس مال الصندوق **(شريف ، 2015: 31)**.

7-2- نتائج اقراض البرنامج.

ان مشروع القروض الميسرة احدى الحلول المتبعة للتخفيف من ازمة البطالة في العراق ، وكان تمويل هكذا برنامج يقع على عاتق الجهاز المصرفي التجاري وفي مقدمته مصرف الرافدين فقد اسهم هذا المصرف بشكل كبير في تنفيذ البرنامج من ناحية توافر الاموال المطلوبة وخاصة في المرحلة الاولى حيث تم الاعتماد على السيولة لدى هذا المصرف في منح القروض ، بالإضافة الى قيامة بإقراض المشاريع الصغيرة من خلال فروعه المنتشرة في محافظات العراق عدا

اقليم كوردستان ، اذ بلغ عدد المقترضين المستفيدين من هذا البرنامج (73323) مقترض موزعين على المحافظات ، وجاءت محافظات(بغداد،نينوى،البصرة) في المراتب الثلاثة الاولى بواقع (12613،7823،6019) على التوالي من اجمالي عدد المقترضين ، شكلت مانسبته (17.2،10.6،8.2)% على التوالي من الاجمالي وهذا امر طبيعي كون هذه المحافظات اكبر محافظات العراق من حيث عدد السكان ، اضافة الى حصولهم على الجزء الاكبر من التخصيصات والبالغة (60) مليون دولار لكل من المحافظات الثلاثة ، كما نجد هناك تباين بين محافظتي البصرة ونينوى من حيث عدد المقترضين ، ويرجع هذا التباين الى توقف البرنامج قبل اتمامه وصرف التخصيصات المحددة للمحافظات اضافة الى ضعف الوعي المصرفي ولجوء اكثر الشباب نحو التعين الحكومي كونه اضمن ، في حين جاءت محافظات (ميسان ، الانبار ، وديالى) في المراتب الاخيرة من حيث عدد المقترضين بواقع (3033،3013،2454) مقترض على التوالي، شكلت مانسبته (4.1،4.1،3.3)% على التوالي من اجمالي عدد المقترضين ، على الرغم من تخصيص مبلغ (36) مليون دولار، بالمقابل نجد عدد المقترضين من الذكور بلغ (68205) وبنسبة (93%) من اجمالي المقترضين في حين بلغ عدد الاناث (5127) وبنسبة (7%) من اجمالي ألمقترضين (**التقارير الخاصة ببرنامج القروض الميسرة،2007-2010: صفحات متفرقة**) ، ويتضح هناك فارق كبير بين نسبة الذكور والإناث على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة لدى الاناث (20.7%) حسب التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2014، ويعود هذا الفارق الكبير الى كون المجتمع العراقي مجتمع ذكوري اكثر ماهو اناثي اما المبالغ التي تم منحها بلغت (381,349,211,468) أي مايعادل (328) مليون دولار، أي بنسبة تنفيذ بلغت (53.7%) بسبب توقف مصرف الرافدين عن الاقراض حسب التعليمات الواردة الية من وزارة المالية.

7-3- برنامج وزارة الصناعة والمعادن واتحاد الصناعات العراقي برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصناعية الصغيرة.

في عام 2007 تم اقرار قروض للقطاع الصناعي الخاص من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء وقد شكلت لجنة في وزارة الصناعة لدراسة الامور الواجب توفرها في المشروعات الصناعية ، وقد تم التعاون مع مصرف الرشيد لإقراض المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة حيث كانت القروض تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي ومديرية التنمية الصناعية وتضمن تطبيق البرنامج على مرحلتين(**فزع ،2013:142-143**).

7-3-1- المرحلة الاولى (2007):- تم تخصيص مبلغ قدره (25) مليون دولار لإقراض المشروعات الصناعية في محافظة بغداد حصرا ً، وتم اقراض (1636) مشروع صناعي من اصل (8077) مشروع مستوفي الشروط ، وبلغت القيمة الاجمالية للقروض الممنوحة (19,998,000) دولار أي ما يعادل (24,250) مليون دينار عراقي ، ساهمت بتوفير (17009) فرصة عمل ، علماً ان منح قروض هذه المرحلة تكون بالدولار ويتراوح القرض مابين (5000-19000) دولار ويتم تسديد القرض خلال ثلاث سنوات ومدة سماح امدها سنة واحدة من تاريخ استلام القرض بدون فائدة او ضمانات بموجودات المشروع كما تم منح القروض في هذه المرحلة عن طريق فروع مصرف الرشيد البالغة (5) فروع داخل محافظة بغداد.

7-3-2- المرحلة الثانية (2008) :- وفي هذه المرحلة تم تخصيص مبلغ (408) مليون دولار تشمل كافة المحافظات (باستثناء اقليم كوردستان) حيث تم تخصيص (40) مليون دولار لكل من محافظة بغداد والبصرة ونينوى ، في حين خصص (24) مليون دولار لبقية المحافظات ، حيث تم اقراض (54141) مشروع صناعي ، بلغت قيمة

اجمالي القروض الممنوحة (93,364,000) دولار ساهمت بتوفير (54118) فرصة عمل، وبنسبة انجاز بلغت (23.9%) من قيمة القروض المخصصة وتم تحديد مبلغ القرض بالدينار العراقي على ان لايتجاوز (30) مليون دينار عراقي **(تقارير المديرية العامة للتنمية الصناعية الخاصة بالبرنامج، 2007-2008: صفحات متفرقة).**

8- تجربة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

8-1- مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية

هي شركة غير مصرفية تأسست برعاية البنك المركزي العراقي بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) في اذار عام 2006 ذات مسؤولية غير محدودة مملوكة ل(11) مصرفاً خاصاً وبراس مال (5,4) مليار دينار عراقي ، وهي جهة غير ممولة وانما جهة وسيطة تسهل عملية نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل وتعد اول شركة متخصصة بقضية ضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق فضلاً عن كونها اول شركة على صعيد الوطن العربي تمول من قبل القطاع الخاص بشكل كامل بعيداً عن تدخل الدولة ، وفي عام 2009 اقرت الهيئة العامة التحول الى شركة مساهمة خاصة من خلال زيادة راس المال الشركة ليبلغ (7) مليار دينار عراقي ودخول مساهمين جدد ، بعد موافقة البنك المركزي العراقي حيث اصبحت عدد المصارف المساهمة في راس المال (14) مصرفاً خاصاً وبنسبة مساهمة (99.55%) وشركة وساطة مالية واحدة ، وبنسبة اسهام (0.28%) بالإضافة الى (16) مساهم شخصي ، وبنسبة اسهام(0.17%) فضلاً عن (3) مصارف مشاركة في برنامج الضمان**(التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية،20:2012)** وفي عام 2010 تم زيادة راس المال مرة ثانية ليصل الى (7,8) مليار دينار عراقي من خلال رسملة الارباح ، ولم تشهد المدة (2011-2016) أي زيادة براس المال ، اما المصارف التجارية الخاصة المشاركة في الشركة فهي :- (مصرف الخلي ، مصرف اشور ، مصرف الشرق الوسط ، مصرف بغداد، المصرف الاهلي، مصرف الشمال ، مصرف سومر، مصرف البصر ، مصرف عبر العراق ، مصرف الهدى ، مصرف الموصل ، مصرف المتحد مصرف البلاد الاسلامي ، مصرف الاقتصاد ، مصرف المنصور، مصرف الاقليم التجاري) وتتمثل مهمة الشركة ان تكون الجهة الرئيسية التي تقدم الكفالات لقروض المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة لتصل الى (75%) من قيمة القروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة والتي تتراوح بحدود (5-250) الف دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي **(التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية،2011-2015: صفحات متفرقة).**

8-1-1- نتائج اعمال الشركة للمدة (2007-2016) :- على الرغم من تأسيس الشركة في اذار عام 2006 إلا ان عملها الفعلي في ضمان قيمة القروض بدأ عام 2007، علماً ان عدد القروض المضمونة هي نفسه القروض الممنوحة المستوفية شروط منح الضمان من قبل ألشركة ويلاحظ من الجدول (2) ان هناك نسق تصاعدي في عدد القروض المضمونة خلال الستة اعوام الاولى من عمل الشركة اذ بلغت (39،155، 1198، 1257، 1959، 3257) قرضاً مضموناً بلغت قيمتها (1,133,798، 4,116,775، 14,116,775، 14,687,564، 32,685,350) مليون دينار وبمعدلات نمو (297.4، 672.9، 4.9 ، 55.8، 66.3) % ، اما خلال المدة (2013-2015) شهدت تراجع بعدد القروض المضمونة بسبب تردي الاوضاع الامنية التي شهدها العراق ، وزيادة موجة الهجرة خارج البلد ، في حين شهد عام 2016 ارتفاع طفيف في عدد القروض وقيمتها الائتمانية بلغ (662) قرض وبقيمة (12,895,700) مليون دينار بفعل استقرار الوضع الامني وعودة المهاجرين من دول الجوار واقرار صندوق التمويل الوطني من قبل البنك المركزي العراقي.

وتاسيساً على ماسبق ورغم حداثة تجربة الشركة الاانها استطاعت من تحقيق طفرات نوعية في مدة وجيزة ، وخاصة في المدة التي شهدت استقرار امني حيث وصل عدد القروض المضمونة عام 2012 الى (3257)، وهذا يعود الى الدور الكبير للمصارف المساهمة و الخبرة التي تمتلكها هذه المصارف مع العلم اغلب المصارف المشاركة مضى على تأسيسها اكثر من عقد ، اضافة الى فروعها المنتشرة في اغلب محافظات العراق.

جدول (2)

توزيع القروض المضمونة والمصروفة من قبل المصارف المساهمة حسب السنوات.

(مليون دينار)

السنة	عدد القروض	معدل النمو السنوي (%)	القيمة الائتمانية
2007	39	-	1, 133, 798
2008	155	297.4	4,116,775
2009	1198	672.9	14,116,775
2010	1257	4.9	14,687,564
2011	1959	55.8	18,604,191
2012	3257	66.3	32,685,350
2013	2865	-12	27,979,770
2014	1076	-62.4	21,817,538
2015	352	-67.2	12,800,623
2016	662	88.1	12,895,700
المجموع	12820		160,838,084

- **تم اعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للمدة (2007-2016) صفحات متفرقة**
- **تم استخراج معدل النمو السنوي وفق المعادلة التالية (الحالي – السابق / السابق)× 100**

كما احتلت المصارف (بغداد ، والخليج ، وأشور ، الشرق الاوسط) المراتب الاولى من حيث عدد القروض المضمونة بواقع (2014،2380،2728،2417) قرضاً على التوالي ، كون هذه المصارف تمتلك فروع في اغلب محافظات العراق ، بينما جاءت المصارف (الإقليم التجاري ، البلاد الاسلامي ، الموصل) المراتب الاخيرة بواقع (5،27،50) قرضاً على التوالي ، كما نلاحظ ان مصرف بغداد قد ساهم (21.3%) من اجمالي القروض المضمونة المقدمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عموم محافظات العراق . بينما ساهمت المصارف (اشور والخليج والشرق الاوسط) بنسبة (15.7،18.6،18.9)% على التوالي ، بينما تراوحت مساهمة المصارف (الشمال والاستثمار والمتحد والأهلي والهدى والبصرة وسومر وبابل والموصل والاتحاد والإقليم التجاري والبلاد الاسلامي) مابين (0.03-7.1)% تواليا

جدول(3)

عدد القروض المضمونة والمصروفة من قبل المصارف المشاركة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمدة (2007-2016).

المصرف	المجموع	الاهمية النسبية
بغداد	2728	21.3
اشور	2380	15.7
الخليج	2417	18.6
الشرق الاوسط	2014	18.9
الاستثمار	697	5.4
الاهلي	512	4
الشمال	903	7
المتحد	692	5.4
البصرة	109	0.9
سومر	82	0.6
الموصل	50	0.4
الاقليم التجاري	27	0.2
بابل	64	0.5
الاتحاد	644	5
الهدى	131	1
البلاد الاسلامي	5	0.03
المجموع	12820	100

تم اعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للمدة (2007-2016) صفحات متفرقة

كما ان فرص العمل التي وفرتها الشركة للمدة (2007-2016) قد بلغت (26268) فرصة عمل ، حيث بلغت فرص العمل القائمة (20554) فرصة عمل ، شكلت مانسبته (78.2%) من اجمالي الفرص المتحققة ، في حين بلغت حصة فرص العمل الجديدة التي وفرتها الشركة للمدة ذاتها (5714) فرصة عمل ، شكلت مانسبته (21.8%) من اجمالي فرص العمل المتحققة ، ونستنتج مما تقدم هناك ميل واضح في سياسة الشركة من خلال توجهها في تفضيل المشروعات القائمة (التي يزيد عمرها عن سنتين) عن المشروعات الجديدة ، باعتبارها احتياجها للتمويل من باب التطوير والتوسيع ، بالإضافة الى سهولة التعامل معها على عكس المشروعات الجديدة كونها اكثر عرضة للتصفية والفشل وخاصة في مراحلها الاولى وهي احدى الخصائص السلبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم التطرق اليها في الجانب النظري والجدول (3) يوضح ذلك

جدول (4)

فرص العمل التي وفرتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمدة (2007-2016).

فـــــرص العمل	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع	الاهميـــة النســـبية (%)
القائمة	347	506	3996	4297	3918	2450	3469	1268	303	20554	78.2
الجديدة	107	210	314	540	1259	1935	746	350	253	5714	21.8
المجموع	454	716	4310	4837	5177	4385	4215	1618	556	26268	100

تم اعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للمدة (2007-2015) :صفحات متفرقة.

8-2- مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تأسست الشركة بتاريخ 2009/5/18 واستناداً الى شهادة التأسيس الصادرة من دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة المرقمة (ش/72015/2) ن وبراس مال مقداره (270,000) الف دينار ، وفي عام 2010 تم زيادة راس مال الشركة بمبلغ (906,000) الف دينار ، واستمرت الزيادة في راس مال ليبلغ(16,464,000) الف دينار عام 2015 أي بزيادة مقدارها (5,880,000) الف دينار عراقي كرأسمال مدفوع من المساهمين والمتمثل بالمصارف التجارية الخاصة المشاركة في برنامج الشركة والبالغة (9) مصارف وهي (مصرف اشور ، مصرف بغداد ، مصرف الخليج ، مصرف الموصل ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الشمال ، مصرف الاهلي ، مصرف سومر ، مصرف البصرة) ، وتدير الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر برامج مختلفة وذلك من خلال شبكة المصارف الخاصة المساهمة حيث حصلت الشركة على ثلاثة منح بلغت مجموعها (16) مليون دولار مقدمة جميعها من الوكالة الامريكية لتنمية (USAID).

8-2-1-نتائج اعمال الشركة للمدة (2009-2015)

تختلف نسب مساهمة المصارف في منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مصرف الى اخر ، حيث تعتمد هذه النسب على حجم التخصيصات المالية التي تمنحها الشركة للمصارف ، كما ان الشركة تعتمد في توزيع المنح المالية بين المصارف على مدى كبر المؤسسة المصرفية وكفاءة ادارتها في استثمار الاموال المخصصة من قبل الشركة في تمويل تلك المشروعات ، ونلاحظ من الجدول (4) والذي يوضح حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمدة (2009-2016) الى احتلال كل من مصرف (الشمال ، الشرق الاوسط ، اشور ، الموصل) المراتب الاربعة الاولى بواقع (948 ، 921 ، 886 ، 804) قرضاً ، وبقيمة اجمالية بلغت (17,462,609 ، 17,299,300 ، 14,842,070 ، 12,335,500) مليار دينار عراقي ، شكلت مانسبته (19.8 ، 19.3 ، 18.5 ، 16.8)% على التوالي من اجمالي القروض الممنوحة والبالغة (4784) قرضاً ، في حين احتل المصرف الاهلي المرتبة الاخيرة بعد انسحاب مصرف البصرة في عام 2012 من البرنامج وبيع اسهمه الى مصرف اشور بواقع (130) قرضاً ، وبقيمة اجمالية (2,343,000) مليار دينار عراقي ، شكلت مانسبته (2.7%) من اجمالي القروض الممنوحة .

جدول (5)

توزيع القروض الممنوحة من قبل الشركة حسب المصارف المساهمة للمدة (2009-2016).

(مليون دينار)

السنة / المصرف	عدد القروض	القيمة الاجمالية للقروض	الاهمية النسبية (%)
اشور	886	14,842,070	18.5
بغداد	362	9,667,375	7.6
الخليج	325	10,532,683	6.8
الشرق الاوسط	921	17,299,300	19.3
الشمال	948	17,462,609	19.8
البصرة	187	1,978,000	3.9
الموصل	804	12,335,500	16.8
الاهلي	130	2,343,000	2.7
سومر	221	3,979,548	4.6
المجموع	4784	90,440,086	100

- **تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الشركة بتاريخ 2017/3/6 وتشمل القروض المنح الثلاثة (تجارة ، انماء ، دعم المجاميع المحرومة) وإجمالي اقيام القروض**

تقوم الشركة بتوزيع قروضها على (18) محافظه من خلال شبكة المصارف المساهمة والبالغة (9) مصارف خاصة وفروعها المنتشرة والبالغة (99) فرعاً موزعة الى (34) فرعاً في بغداد و(31) فرعاً في المحافظات الشمالية و (34) فرعاً في المحافظات الجنوبية الذي ساهم في تحقيق طموح الشركة للتوسع مستقبلاً ، ونلاحظ من الجدول (5) تركز القروض في المحافظات الشمالية الوسطى والمتمثلة (بغداد ، الانبار ، ديالى ، صلاح الدين) ، حيث استحوذت على الحصة الاكبر من اجمالي القروض بواقع (2703) قرضاً بقيمة اجمالية بلغت (41,719) الف دولار ، أي ما يعادل (52,023,593) الف دينار عراقي ، شكلت مانسبته (59.2%) من القيمة الاجمالية للقروض الممنوحة ، في حين حصلت المحافظات الشمالية والمتمثلة بمحافظات (اربيل ، السليمانية ، دهوك ، نينوى ، كركوك) على نسبة (28.5%) من اجمالي القروض الممنوحة ، وبواقع (1301) قرضاً وبقيمة اجمالية بلغت (16,939) الف دولار ، أي ما يعادل (21,122,933) الف دينار عراقي ، ويرجع سبب تركز (87.7%) من القروض الممنوحة في محافظات الشمال وشمال ووسط البلاد وذلك لتوفر الثقافة المصرفية والظروف الامنية اضافة الى تركز معظم فروع المصارف في محافظة بغداد بالتحديد ، في حين حصلت المحافظات الجنوبية والمتمثلة (البصرة ، ميسان ، المثنى ، ذي قار) على الحصة الاقل من اجمالي القروض الممنوحة بواقع (162) قرضاً ، وبقيمة بلغت (4606) الف دولار ، أي ما يعادل (5,743,682) الف دينار ، شكلت مانسبته (3.5%) من اجمالي القروض الممنوحة ، ويعود سبب هذه النسبة المنخفضة الى ضعف الوعي والثقافة المصرفية لدى سكان هذه المحافظات بالإضافة الى ضعف المناخ والفرص الاستثمارية في هذه المحافظات باستثناء محافظة البصرة وانخفاض فروع المصارف المشاركة في برنامج الشركة في تلك المحافظات ، علماً ان اغلب فروع هذه المصارف تتركز في محافظة البصرة.

جدول (6)

توزيع القروض الممنوحة من قبل المصارف المساهمة في الشركة جغرافياً للمدة (2009-2015).

المنطقة	عدد القروض	القيمة الاجمالية الف دولار$	القيمة الاجمالية (مليون دينار) عراقي	الاهمية النسبية (%)
الشمالية	1301	16,939	21,122,933	28.5
الشمالية الوسطى	2703	41,719	52,023,593	59.2
الجنوبية الوسطى	402	8,781	10,949,907	8.8
الجنوبية	162	4,606	5,743,682	3.5
المجموع	**4568**	**72,045**	**89,840,115**	**100**

تم اعداد الجدول بالاعتماد على تقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمدة(2009-2015): صفحات متفرقة

الاستنتاجات

1- صعوبة ايجاد تعريف محدد وشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي والمحلي وعلى مستوى المؤسسات الدولية (البنك الدولي ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ..... الخ) الدول المتقدمة والدول النامية بسبب تعدد المعايير المستخدمة ، وفي العراق هناك معيار واحد (عدد العاملين) يستخدم لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي غير ان خصائصها السلبية لا تعود اليها مباشرة ولكن نتيجة المشكلات والمعوقات التي تواجها والمتعلقة بالبيئة التي تحيط بها.

3- لا تقتصر الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على قدرتها العالية في خلق فرص عمل وامتصاص البطالة فقط ، وانما قدرتها على تنمية الابتكارات والمساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة وزيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً على مساهمته في استثمار الموارد المحلية.

4- تعتبر ظاهرة زيادة معدلات البطالة بعد عام 2003 في العراق من اهم دوافع التوجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كونها كثيفة الاستخدام لقوة العمل ولا تتطلب ايدي عاملة ماهر باستثناء البعض منها.

5- تعتبر المعوقات التمويلية من اهم المعوقات التي تحول دون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بسبب صعوبة حصول هذه المشروعات على القروض والتسهيلات الائتمانية من المصارف التجارية نتيجة لعزوف المصارف التجارية عن تمويل هذه المشروعات والاستثمار في نوافذ امنه (ادوات السياسة النقدية)

6- على الرغم من تبني الحكومة برامج تمويل و دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الا ان هذه البرامج لم تستمر طويلاً بسبب ضعف برامج التعليم والتدريب لا صحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والفساد الاداري والمتمثل بظهور العديد من المقترضين الوهميين.

7- للمصارف التجارية الخاصة دور ايجابي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق غير هذا الدور لا يتناسب مع عدد وحجم هذه المصارف ولا مع ما تمتلكه من سيولة نقدية.

التوصيات

1- تنويع هيكل الاقتصاد العراقي ، وعدم الاعتماد على مورد واحد بالإضافة الى قيام الحكومة بتحقيق الاستقرار الامني في عموم العراق لما له من دور كبير على تنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- انشاء مؤسسة متخصصة تقوم بتوثيق المعلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجدواها الاقتصادية ابتداءً من مرحلة التأسيس ومروراً بالإنتاج والتسويق ، لتسهيل حصول هذه المشروعات على التمويل ولتجاوز التقاطعات بين الجهات القائمة على هذه المشروعات ، وان يكون لها فروعاً كل محافظات العراق.

3- العمل على استحداث قسم متخصص في اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل مصرف تجاري خاص وحكومي ، وان يتولى ادارته موظفين مدربين في مجال منح الائتمان لهذه المشروعات اسوة بما معمول به في الدول كالأردن والبحرين .

4- ضرورة قيام المصارف التجارية الخاصة بإعادة النظر بأسعار الفائدة التي تتقاضاها على التمويل القصير والمتوسط والطويل الاجل ، وكذلك عدم الاكتفاء بقبول الضمانات العقارية على ان يتم قبول الضمانات الشخصية لموظفي الدولة.

5- تشريع القوانيين والتعليمات التي تحمي المنتج الوطني لتشجيعية للحد من الاستيرادات وتفعيل التعريفة الكمركية لتشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

6- القيام بحملات اعلان والترويج بهدف تسويق القروض الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كذلك القيام بدورات تعريفية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بهدف زيادة الوعي والثقافة المصرفية.

7- ضرورة انشاء شركة عامة لضمان القروض تتعامل مع المصارف الحكومية والخاصة لغرض مساعدة هذه المصارف على تحمل مخاطر الاقراض وتسمح لها امكانية منح قروض بمستويات عالية.

المصادر

1- ألمقابلة ايهاب ،2015، **بيئة الاعمال والمنشات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، معهد التخطيط العربي ، الكويت ، المجلد (17) ، العدد (1) .

2- الاسرج ، حسين عبد المطلب ،2007، **اثار الاتحاد الكمركي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة علوم انسانية ، السنة الخامسة.

3- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن ،2006 ، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي الوضع القائم والتحديات المستقبلية** ، مجلة علوم الانسانية ، السنة الرابعة ، العدد (30).

4- السعيد ، بريبش، وبلغرسة عبد اللطيف ،17 -18 /2006/4 **اشكالية تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول ومتطلبات المأمول** ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الجزائر.

5- اتشي ، شعيب ، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008.

6- احمد، حمزة ، **دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2006.

7- عبداللة، خبابة ،2013، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية تحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر.

8- السايس ، الياس ، ويوسف قريشي،2006، **التسيير المالي (الادراة المليـة)** ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن.

9- وزارة التخطيط ، جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، **المجاميع الاحصائية للسنوات (2012-2013)**.

10- المحروق ، ماهر حسن ، وايهاب مقابلة ،2004، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها ، مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة** ، عمان ، الاردن.

11- الاسرج ، حسين عبد المطلب ،2009، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية** ، الطبعة الاولى ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات.

12-برنوطي ، سعاد نائف ،2005، **ادارة الاعمال الصغيرة (ابعاد الريادة)** ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن.

13- يعقوبي، محمد، 17 -18 /2006/4 ، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية** ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الجزائر.

14- عمار، علوني،2010، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد (10)، الجزائر.

15- مقري ، زكية ، ونعيمة بحياوي ،15-16 نوفمبر، 2011، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالية لمكافحة البطالة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر

16- عمر، بن الاخضر، وعلي باللموشي، يومي 5-6/5/ 2013، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها** ، الملتقر الدولي حول واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر

17- مؤتمر العمل العربي ، 2011/5/22، **المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل** ، الدورة الثامنة والثلاثون – القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

18- صحيفة الوسط البحرينية ، العدد ، 2439 ، الاثنين 11 مايو 2009 متوفرة على الرابط http://alwasatnews.com/news/172213.html

19- الانباري ، عمر خلف فزع محمد ، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع اشارة الى تجربة العراق** ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2011.

20- سلمان، ميساء حبيب ، **الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2009.

21- طشطوش، هايل عبد المولى ابراهيم، 2008، **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية رؤية اقتصادية اسلامية** ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الاردن.

22- الربيعي ، فلاح خلف ، 2006 ،**دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة** ، جامعة عمر المختار ، ليبيا.

23- الاسرج، حسين عبد المطلب ،2006، **دور بورصة النيل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر** ، وزارة التجارة والصناعة المصرية .

24- الناصح، احمد كامل حسين ،2008، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل** ، جامعة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (14) ، العدد (69).

25- الطباع، معالي حمدي، 2013/5/23، رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة – الواقع والتحديات والفرص** ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العربي الاول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، القاهرة ، مصر .

26- مراد ، مراد فالح ، **المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق** ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2008 .

27- منهل ، يوسف محمود ، **جدوى انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية** ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2006.

28- علي ، يوسف فوزي ، وايسر محمد عبد الكريم،2013، **تحليل اداء القطاع الصناعي – الصناعات التحويلية** ، ضمن خطة وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، جمهورية العراق.

29- عواد ، موسى خلف، وسندس جاسم شعيبث ،2012، **الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق** ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد (14) ، العدد (4).

30- صليبي، ياسمين سعدون ، 2012، **المنشات الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق** ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، جمهورية العراق.

31- شريف، حسين، **دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق** ، رسالة ماجستير ، الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2015.

32- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، جمهورية العراق ،قسم دعم المشاريع الخاصة ، **التقارير الخاصة ببرنامج القروض الميسرة للفترة (2007-2010).**

33- وزارة الصناعة والمعادن ، جمهورية العراق ، المديرية العامة للتنمية الصناعية- **التقارير الخاصة ببرنامج القروض الميسرة (2007-2008).**

34- الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، **التقارير السنوية للشركة للسنوات (2007-2016).**

35- الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، **التقارير السنوية للشركة للسنوات (2009-2015).**

36- جريدة الوقائع العراقية ، جمهورية العراق ، العدد (4231) ، 2012.

37- **وزارة التخطيط ، جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء التنمية البشرية – مسح البطالة والتشغيل 2012.**

38- احمد ، مالك عبد الحسين ،2009 ، **البطالة في العراق الاسباب النتائج المعالجات** ، الكلية التقنية الادارية في البصرة.

39- بريهي ، فارس كريم ،2011، "**الاقتصاد العراقي ...فرص وتحديات**" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (42).

40- خليل، عبد الرزاق، وعادل نقموش ،2011، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، جامعة الاغواط ، الجزائر.

42- Oyapinar Ardic, Nataliya Mylenko ,, Valentin asaltane , small and medium Enterprises Across . country Analysis anew data ,seb , world Bank , 2011, p.7.

43- Katz, Ajerome & Green,P .Richad, Entre prenearia(small Business,Hill Lrwin,USA, 2007, p.7.